رائد صلاح يقاضي بريطانيا

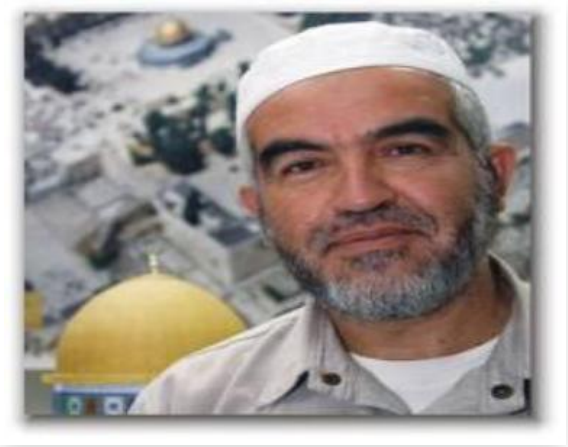

الثلاثاء 13 سبتمبر 2011 12:09 م

حددت محكمة الهجرة البريطانية يومي السادس والعشرين والسابع والعشرين من سبتمبر/أيلول الجاري للنظر في الاستئناف الذي قدمه رئيس الحركة الإسلامية بالداخل الفلسطيني الشيخ رائد صلاح بشأن أمر الإبعاد الصادر بحقه.

وستعقد المحكمة بتاريخ 14 سبتمبر/أيلول الجاري جلسة للمداولة في قانونية الإجراء وأمر الإبعاد، في محاولة منها لاستباق جلسات الاستئناف لشرعنة الإجراء.

وقرر رائد صلاح، وبالتنسيق مع طاقم المحامين، مقاضاة الحكومة البريطانية والإصرار على متابعة الملف، وعدم مغادرة لندن حتى تلزم المحكمة الداخلية بالكشف عن الأسباب التي دفعتها لاتخاذ هذا الإجراء.

وكانت وزيرة الداخلية البريطانية تريزا ماي قد أصدرت بتاريخ 29 يونيو/حزيران الماضي أمرا يقضي بإبعاد وترحيل الشيخ صلاح عن الأراضي البريطانية بذريعة معاداته للسامية.

وأوضح المحامي حسين أبو حسين الذي يترافع عن الشيخ صلاح، أن الداخلية البريطانية اعتمدت على أمر إداري، ووجهت للشيخ من خلاله تهم معاداته للسامية.

وأكد أبو حسين للجزيرة نت أن الشيخ صلاح لم يخضع في الماضي لأي تحقيق أو استجواب بشأن نشاط سابق له بالأراضي البريطانية، رغم زياراته وجولاته هناك، وعليه فإن الإجراء الإداري وأمر الإبعاد الصادر عن وزيرة الداخلية البريطانية يعتمد بالأساس على الملفات التي تحرك ضد الشيخ صلاح في المحاكم الإسرائيلية.

وأكد أبو حسين أن القضاء البريطاني سيسعى لحفظ ماء وجه دولته، وعدم فضحها دوليا باعتبارها واحة الديمقراطية، خصوصا وأن الإجراء الإداري يعتمد فقط على معلومات غير موثقة، لا ترقى لمستوى الإثباتات والأدلة، وعليه فإن المحكمة ستفحص الركائز القانونية للإجراء دون التداول أو البت في جوهر القضية.

ويرى حقوقيون أن الاستئناف القضائي بمثابة تحد وإحراج للندن، لكنهم لا يعولون كثيرا عليه كونه يخضع لتبريرات إدارية واستخباراتية، وستحاول المحكمة حفظ ماء الوجه وهيبة الدولة.

وشددت الحركة الإسلامية في بيان لها وصل الجزيرة نت نسخة منه، على أنها ستخوض ملف الشيخ رائد صلاح حتى النهاية، مؤكدة أن الاعتقال بمثابة قرار صهيوني، نفذته بريطانيا.

وقد تقرر تأجيل الاستئناف حتى 14 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، لحين انتهاء المحكمة وعودة الشيخ صلاح للوطن بسبب تزامن مداولات المحكمة مع انعقاد مهرجان "الأقصى في خطر".

وقال نائب رئيس الحركة الإسلامية كمال خطيب إن هذا الموقف ما هو إلا دفاع عن كل فلسطيني وعربي ومسلم، فالقضية ليست شخصية، فمن غير المعقول أن تكون ظاهرة طرد وإبعاد القيادات العربية والإسلامية إجراء اعتياديا، تلجأ إليه وتعتمده الحكومات الأوروبية.

وبيّن في حديثه للجزيرة نت أن الحركة الإسلامية كانت بين خيارين، إما الاكتفاء بالنجاح بالإفراج عن الشيخ صلاح والعودة للوطن، وإما مواجهة قرار وزيرة الداخلية عبر المحاكم البريطانية.

ولفت إلى أن أمر الإبعاد والاعتقال أُتخذ بضغط من اللوبي الصهيوني وبطلب من الاستخبارات الإسرائيلية.

وأوضح خطيب أنهم يخوضون هذه المعركة القضائية، ويواجهون هذه الممارسات والإجراءات الظالمة، ليؤكدوا أنهم هم من يتهم بريطانيا، وأنهم سيثبتون للعالم أن جميع التبريرات والادعاءات عارية عن الصحة وأن الموقف البريطاني يصب في صلب الملاحقة السياسية والقضائية، التي يتعرض لها الشيخ صلاح من قبل إسرائيل.

الجزيرة